السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر(1830-1954)

FRENCH COLONIAL RELIGIOUS AND CULTURAL POLICY IN ALGERIA (1830-1954)

1– د. فتح الدين بن أزواو*، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/12/08 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تنشد هذه الدراسة، الإجابة على إشكالية محورية تتناول مظاهر السياسة الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر، فضلا عن مجوعة من الإشكاليات الفرعية، تتعلق بإبراز مجالات نشاط المشروع الديني والثقافي الفرنسي في الجزائر، وأهم وسائله ومرتكزاته، وانعكاساته على المجتمع الجزائري. وللإجابة على هذه الإشكالية بفروعها، توقفت عند سياسة فرنسا المضادة للمؤسسات الإسلامية، كالمساجد والزوايا والأوقاف والقضاء الإسلامي، واستعرضت نشاطها التبشيري. تناولت مشروعها الثقافي لمواجهة اللغة العربية والتعليم العربي الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية، حللت سياسة الإدماج اللغوي والثقافي، وناقشت محاولات بث الفوارق العرقية والثقافية. وانتهت الدراسة بمجموعة من النتائج، تمحورت حول أبعاد هذه السياسة وتداعياتها على مختلف المجالات الدينية والثقافية واللغوية.

كلمات مفتاحية: اللغة، الإسلام، المسيحية، العربية، الفرنسية، الإدماج، التنصير، الثقافة، التعليم، القبائل.

* المؤلف المرسل

SUMMARY:

This study trys to respond to a central problem that deals with the manifestations of the religious and cultural policy of France in Algeria, as well as a set of sub-problems related to the identification of areas of activity of the French religious and cultural project in Algeria, its most important resources and foundations, and its repercussions on Algerian society. In order give an answer to this problem with its branches, I dwelled on France's policy of opposing Islamic institutions, such as mosques, zaouias, endowments and Islamic justice, and reviewed its missionary activity. l dealt with its cultural project of confrontation with the Arabic language, Arab-Islamic education and Arab-Islamic culture, l analyzed the policy of linguistic and cultural inclusion and discussed attempts to disseminate ethnic and cultural differences. The study ended with a set of results, focusing on the dimensions of this policy and its repercussions on various religious, cultural and linguistic fields.

Key words: language, Islam, Christianity, Arabic, French, integration, Christianization, culture, education, tribes.

مقدمة :

وفرت فرنسا حماية لمشروعها الديني والثقافي في الجزائر لتحقيق حلمها الكبير (فرنسة الجزائر أمة وحضارة وكيانا). ولعل هذا ما يفسر جهودها التي لم تتوقف طيلة 132 سنة من النشاط الحثيث حتى غدت سياسة واضحة تعتمد على خطط وبرامج تصب في محاولة طمس الهوية العربية الإسلامية للأمة الجزائرية وإحلال محلها الهوية الفرنسية. فبعدما نجحت عملية الغزو سنة 1830 وبسط السيطرة التدريجية على مختلف أقاليم القطر الجزائري، أدرك الاستعمار الفرنسي بأن ديمومته في الجزائر تكمن في مدى قدرته على فرنسة الأمة الجزائرية، لذلك باشر في تطبيق هذه السياسة على مختلف القطاعات الحيوية المتعلقة بمقومات الأمة الجزائرية. فما هي مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر؟ ماهي مجالاتها ووسائلها ومرتكزاتها ؟ إلى أي مدى نجحت هذه السياسة في تحقيق أهدافها؟ ويهدف البحث إلى إماطة اللثام عن واقع السياسة الاستعمارية الدينية والثقافية في الجزائر وكشف جرائم فرنسا الدينية والثقافية في الجزائر.

1 – هدم ومصادرة المساجد :

يعتبر الدين الإسلامي واحدا من أهم المظاهر الحضارية للأمة الجزائرية الذي يميزها عن الحضارة الأوربية، لذلك حاولت فرنسا القضاء عليه لتهيئة المجتمع الجزائري للعزلة الدينية والاجتماعية وما

يترتب عن ذلك من قابلية تحول هذا المجتمع نحو الحضارة الوافدة التي يمثلها المستوطنون، وللتهيئة لهذه العملية، بدأ الاستعمار بتدمير المساجد، التي كانت تمثل ركائز متينة لاستمرار الشعائر الإسلامية، لذلك فلا نستغرب تصدي المستعمر لها منذ السنوات الأولى للاحتلال حيث استولى على كثير من دور العبادة، وحسب شهادة صاحب كتاب "المرآة" فإن الجنرال كلوزيل [1] أجبر المفتي أن يتنازل له عن المساجد المجاورة للحصون قصد تحويلها إلى مستشفيات[2]، ثم انتهكت حرمة المساجد رسميا وعلى نطاق واسع ، حيث حولت إما إلى كنائس أو ثكنات أو مخازن[3]. فتناقص عددها بشكل كبير ، خاصة العاصمة وقسنطينة ، فمثلا هذه الأخيرة كانت تحتوي على خمس وسبعين مسجدا ، بقي منها بعد احتلالها ثلاثة عشر مسجدا فقط[4]، وحتى المساجد المتبقية أضحت تحت وصاية إدارة الاحتلال تسير شؤونها وتتحكم في ريعها .[5]وكان الهدف من هذه السياسة، على ما يبدو القضاء على أعظم شعيرة في

---

[1]. تولى كلوزيل منصب حاكم الجزائر مرتين : الأولى من أوت 1830 إلى فيفري1831 وعزل ، ثم عين مرة أخرى عام 1835 مدة سنة ونصف وعزل كذلك ، بسبب هزائمه المتكررة ، خاصة بعد هزيمته في حملة قسنطينة وفشله في احتلالها ، أنظر: أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1992 ، ص ص 33- 34.

[2]- ذكر ابن عثمان خوجة أنه عندما كان عضوا في مجلس بلدية الجزائر(في عهد الجنرال بورمون) طلب منه رئيس البلدية الموافقة على تحويل بعض المساجد الى مستشفيات للجيش ، وأضاف أنه رغم الاعتراضات والملاحظات التي أبداها حول هذه المسألة فإن إدارة الاحتلال لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار ، ووقع الاستيلاء على هذه المساجد ظلما. أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة تقديم وتعريب و تحقيق : محمد العربي الزبيري الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982، ص ص 280-281.

[3]. أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص ص 76-79.

[4]- عثرنا على وثائق في مركز الأرشيف الدبلوماسي بباريس (CAD)، في الرصيد المتعلق بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية (SEAA)، وهو الرصيد الذي يضم مجموعة من التقارير الفرنسية عن النشاط الخارجي للحكومة الجزائرية بين 1959-1967، كما يحتوي على تقارير عن الأوضاع الثقافية والسياسية في الجزائر إبان الاحتلال، ومن أهم علب هذا الرصيد المتعلقة بهذه الدراسة، علبة رقم 08، التي عثرنا فيها على تقرير هام حول تطور التعليم بالجزائر، الذي أشار إلى سياسة فرنسا تجاه المساجد. أنظر:

- CAD , Boite N°08 , SEAA (1959-1967) ,UGEMA ,Rapport sur l'Evolution de l'Ensignement en Algerie.

(5)- حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق، ص 281.

الإسلام (الصلاة)، التي تؤدى في المساجد جماعة وما يحمل ذلك من معاني التضامن الإسلامي ووحدة الجماعة، وهذا طبعا يكون لصالح المستوطنين، الذين سرعان ماانفكت مظاهرهم الثقافية والاجتماعية والدينية تغزوا الحياة اليومية للمجتمع الجزائري.

2- مصادرة الأوقاف :

إذا عالجنا علاقة الفرنسة بمصادرة الأوقاف فإننا نجدها وطيدة ، ذلك أن الفرنسيين أدركوا الدور الاستراتيجي لهذه المؤسسة الإسلامية العظيمة التي كانت هي الممول الرئيسي للمؤسسات الثقافية والتعليمة والدينية، فالاستيلاء عليها يؤدي من دون شك، إلى تصفية هذه المؤسسات، وما ينتج عنه من وأد عملية التعليم العربي الإسلامي وتقليص دور العبادة. وقد اعترف بعض المسؤولين الفرنسيين بهذه السياسة بل واستنكروها، مثل "دي صاد"، عضو اللجنة الإفريقية وعضو البرلمان الفرنسي، وكذلك "إليكسيس دي طوكفيل" الكاتب البرلماني الفرنسي الذي قال سنة 1947: " لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال أموال المؤسسات الخيرية التي تلبي حاجات الإحسان والتعليم وذلك بأن حولنا جزئيا عن استعمالاتها السابقة وأنقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف انتقال رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا و أشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا " [1]. كما أصدرت فرنسا في عهد الجنرال كلوزيل قوانين لتصفية الأوقاف الإسلامية الجزائرية، وكان أول قانون في هذا المجال، قرار 07 ديسمبر 1830، جعل من هذه الأوقاف ملكا للدولة الفرنسية، فقد أصبحت تابعة لمصلحة الدومين.[2]

وبذلك فإن سياسة مصادرة الأوقاف هي محاولة خطيرة للإخلال بمعادلة الصراع الحضاري التي كانت قائمة بين المجتمع الجزائري العربي الإسلامي والمستوطنين الأروبيين. لأن الإدارة الاستعمارية عوضت المؤسسات الإسلامية المصادرة بمؤسسات أخرى لنشر الثقافة الفرنسية والديانة المسيحية. وهو ما انعكس سلبا على الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية حيث جعل الملكيات الدينية تعيش فوضى واضطرابا في التسيير. وبذلك شكلت حملة مصادرة الأوقاف ضربة للدين والثقافة الإسلامية، وخطوة خطيرة نحو محو التراث الإسلامي[3].

---

[1]- شارل روبير أجيرو، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت-باريس ، 1982،ص 36. كذلك: فرحات عباس، ليل الاستعمار ، ترجمة أبوبكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2005، ص ص 102-103.

[2]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1870، دحلب،دت، ص24.

[3]- نفسه، ص26،23-28.

3- التضييق على القضاء الإسلامي:

تعدى الاستهتار بالمؤسسات الإسلامية إلى القضاء الإسلامي؛ فبعدما كانت المحاكم الإسلامية في العهد العثماني هي مصدر الأحكام [1] تصدرها بكل حرية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[2]، تعرض بعدها القضاء الإسلامي إلى التضييق والمحاصرة فقد أصبح القاضي يعين حسب الولاء، وتحدد له مسبقا بموجب قوانين مجال عمله، ففي عام 1834 صدر مرسوم يتضمن حق الاستئناف في القضايا التي يصدرها القاضي المسلم وأين؟ أمام مجلس الاستئناف الفرنسي. وصدر كذلك عام 1841 قرار يجرد القاضي المسلم من النظر في قضايا الجنايات والجنح وأوكلها إلى محكمة الاستئناف الفرنسية، وما أن حلت سنة 1842حتى أصبحت التشريعات الفرنسية تطبق على السكان المسلمين، فتم على إثرها إلغاء السلطة الجزائية للقضاة المسلمين، وقد وصف أجيرون هذا البرنامج بالمدمر للمؤسسات الإسلامية [3].

وكانت أكبر ضربة وجهت للقضاء الإسلامي في الجزائر، إصدار الإدارة الفرنسية لقرار 13 ديسمبر 1866، الذي جرد القاضي المسلم حقه من النظر في قضايا الشؤون الإسلامية وانحصر دوره - بموجب هذا القانون - تنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين فقط ، ثم تواصلت مع الجمهورية الثانية سلسلة القوانين التي قلصت من صلاحيات القضاء الإسلامي، ففي 26 ديسمبر 1873 أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما نزعت بموجبه من القاضي المسلم حق النظر في شؤون الملكية والاستئناف [4] ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى إبطال العمل بنظام القضاء الإسلامي في منطقة القبائل بناءا على مرسوم 28 أوت 1874 الذي ألغى المحاكم الإسلامية هناك[5] وظلت على إثرها بلاد القبائل - منذ ذلك التاريخ- يعتمد القضاء فيها على العرف والتقاليد القبلية أكثر مما يعتمد على الفقه الإسلامي [6] .

---

[1] - أبو القاسم سعد الله ،مرجع سابق ، ص 230.

[2] - حمزة بوكوشة، "القضاء الإسلامي في الجزائر" **البصائر**،الجزائر: السلسلة الثانية ، عدد رقم 01 ، 25 جويلية 1947، ص 04 .

[3] - شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 41.

[4] - بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة الجزائر، 2010 ، ص 143.

[5] – نفسه ، ص 144.

[6] - أحمد توفيق المدني ،هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، دون تاريخ ، ص 139

ويبدو أن الإدارة الاستعمارية استهدفت بهذا القرار التفرقة بين العرب والبربر[1] كما استهدفت كذلك ضرب معالم الشخصية العربية الإسلامية في هذه المنطقة الهامة من القطر الجزائري ، فرغم لسانها الأمازيغي ، فإنها ظلت وفيه لمبادئ العروبة والإسلام على مدى قرون من الفتح العربي والإسلامي . وفرنسا بهذا الموقف، كانت تريد تذكير سكان القبائل بماضيهم المسيحي أيام الرومان وتهيئتهم لإحياء ذلك الزمان، وهذا في - نظرها - كان لا يتم إلا بتصفية التشريعات الإسلامية واستبدالها بالنظم الفرنسية المسيحية التي يستن بها المستوطنون الأروبيون في الجزائر.

والحق أن هذه الإجراءات التي تعرض لها القضاء الإسلامي هي محاولة لتصفيته كمؤسسة شرعية يحتكم إليها السكان المسلمون في قضاياهم الدينية والدنيوية بناء على المنهج الإسلامي تمهيدا لإخضاع الشخصية القضائية الجزائرية للقانون الفرنسي، وما ينجر عن ذلك من تهيئة المجتمع الإسلامي لعملية المسخ والذوبان داخل المجتمع الاستيطاني[2]. كما كان الهدف من هذه الإجراءات هو احتواء هذه المؤسسة الدينية الهامة، التي لها نفوذ معنوي وسط السكان، فيزول بذلك هذا النفوذ ويضعف لصالح المستوطنين الأروبيين.

4 - التنصير:

عمل الاستعمار على تنشيط الحركة التنصيرية، برزت جليا في المدن الكبرى الاستيطانية كوهران وعنابة وقسنطينة، وخاصة مدينة الجزائر، التي أسست فيها أول أسقفية (1838) - لقيت ترحيبا من الفاتيكان - وعين لها الأسقف "ديبيش " [3] ، هذا الأخير الذي اشتهر بنشاطه التنصيري، بل لعب دورا مهما في إحداث التعاون الوطيد بين الإدارة الاستعمارية والكنيسة[4]، هذا التعاون تجلى في أبلغ صوره في الحفل الذي نظمه هذا الأسقف وحضره الماريشال "بيجو " بمناسبة تأسيس دير الإخوة لاتراب سنة 1843 في اسطوالي . وهو كما نعلم المكان الذي دخلت منه القوات الفرنسية لاحتلال الجزائر. وقد استغل بيجو

---

[1]. نفسه، ص139.

[2] - محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر ، 1980، ص40.

[3] - تواصل نشاط ديبيش التبشيري إلى غاية 1846، اشتهر بمحاولاته لتنصير البربر والمرضى و المسنين ، كان من أبر رجال الدين المتعصبين للمسيحية ضد الإسلام في الجزائر فهو الذي قال : " إن وجود الإسلام في إفريقيا قد انتهى وبعد نصف قرن لن يبقى أثر له إلا عند الهمجيين وستبعث به أوروبا الى الصحاري التي لجأ إليها ليُنْقرض هناك، وبذلك تكمل أوربا مشروعها الذي بدأت في تنفيذه إبان الحروب الصليبية ".أنظر : بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 191.

[4] - أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص ص 143- 244.

هذه المناسبة ليوضح تلك العلاقة المتينة بين الراهب والجندي، حيث قال : "إن الخصال الحميدة والأعمال الصالحة التي اشتهرت بها طائفة الإخوة لاتراب سوف تساعد في استمالة قلوب العرب إلينا بعدما أخضعناهم بقوة السلاح "[1].

اهتم الأسقف ديبيش بجلب جماعة اليسوعيين إلى الجزائر، وهذه الجماعة من الفرق المغضوب عليها في فرنسا لم يسمح لها بتولي المناصب السياسية بسبب تدخلها الفاضح في السياسة، لكن سمحت لها بالنشاط في الجزائر. وصل اليسوعيون إلى الجزائر عام 1840 وتمركزوا في العاصمة وقسنطينة ومعسكر. أعلنوا هدفهم علانية عندما صرح مسؤول الفرقة اليسوعية بمدينة ليون الأب جوردان أن "الغرض من رسالتنا في إفريقيا هو تنصير العرب"[2] كما اهتمت جماعة اليسوعيين بالمستوطنين الأوربيين الذين وقعوا تحت التأثير الإلحادي والإسلامي، فأسسوا الجمعية الأدبية الدينية للقديس أوغسطين 1844 بهدف إحياء الثقافة الدينية المسيحية بالجزائر وبعث الماضي المسيحي الروماني عن طريق دراسة تاريخ الكنائس القديمة بإفريقيا والتصدي لأي تأثير إسلامي محتمل على المستوطنين[3]

وقد أدرك الساسة الفرنسيون منذ الوهلة الأولى أهمية استغلال المسيحية كورقة رابحة في الاستقرار والاستيطان إذا ما نجحوا في القضاء على الإسلام ، صرح بهذه الإستراتيجية علانية أحد النواب الفرنسيين في مداخلته أمام البرلمان الفرنسي حيث قال : " القرآن هو الذي يحرض المسلمين على إذاية الفرنسيين" [4]. هذا القول ينطبق تماما على ما ورد في كلمة الجنرال بيجو للأب بريمولت عندما سلمه أطفالا جزائريين لتنصيرهم حيث قال له : " حاول يا أبت أن تجعلهم مسيحيين فإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار" [5].

فالسيف والصليب كانا يسيران جنبا إلى جنب في الجزائر المستعمرة ، كل منهما كان يكمل الأخر ويحقق هدف الأخر ؛ فالكنيسة توفر الاستقرار والأمن لعمليات الاحتلال والتوسع - إذا ما نجحت في مهمة التبشير- والاستعمار يقدم الدعم المادي والحماية لنشاطها وتحقيق حلمها الكبير المتمثل في إرجاع

---

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ، ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983، ص 275 .

[2]- خديجة بقطاش، مرجع سابق ، ص58-60.

[3]- نفسه ، ص58-60.

[4]- محمد الميلي ، مرجع سابق ، ص 40.

[3]- خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص62.

الجزائر إلى أصولها الحضارية المسيحية كما كانت على عهد الرومان ! [1] وهو مايفسر ذلك التناغم الدائم بين الاستعمار الاستيطاني والكنيسة في الجزائر من أجل " غرس الفكرة الفرنسية والمسيحية في آن واحد "[2].

اتخذت عملية التبشير أشكالا وأساليب عدة؛ نذكر منها على الخصوص، تحويل المساجد إلى كنائس[3] **، بحجة إقامة الشعائر المسيحية كما حدث لمسجد كتشاوة الذي حول إلى كنيسة القديس فليب من أجل إيجاد حالة نفسية جديدة يساعد على التبشير. وكانت بمثابة رباط قوي جمع المستوطنين الاوربيين**[4]**، فضلا عن** إحياء المستوطنين للحفلات، وإقامة الصلوات والقداسات[5] وتنصير الأطفال، هذه العملية الأخيرة أخذت أبعادا خطيرة ، بعد أن جندت لها الكنيسة كل الإمكانيات خاصة في عهد الكاردينال لافيجري الذي لقي دعما قويا من الإدارة والمستوطنين، هذا الدعم مكنه بين سنتي 1876-1878 من تأسيس أكثر من 49 كنيسة و 25 خورينة ، وفي سنة 1888 أنشا كذلك 68 كنيسة ، ارتفع عددها الى 121 سنة 1892. كان راعيا لجماعة الآباء البيض التي أوجد لها مقرا في الدار المربعة بالحراش، هذه الجماعة كانت تملك عشرات المراكز التبشيرية ومئات الراهبين والراهبات[6]

كذلك أسس لافيجري، بفضل دعم المستوطنين والحكومة، جماعة " الآباء البيض"[7]، وأقام دورا

---

[1]- بوضرساية بوعزة ، مرجع سابق ، ص 190.

[2]- نفسه، ص190.

[3]- حولت فرنسا عشية الاحتلال كثيرا من المساجد إلى كنائس، كجامع كتشاوة وجامع السعادة وجامع البراين. أنظر :

Rapport sur L'Evolution de l'Ensignement en Algerie , op.cit.

[4]- خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص31-32.

[5]- أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص 242 .

[6]- بوضرساية بوعزة ،مرجع سابق، ص 145 .

[7]- هم في الأصل القساوسة الذين جاءوا في إطار الإرساليات التبشيرية في الجزائر ، كانوا يرتدون ثيابا بيضاء وبرانيس مقلدين بذلك اللباس التقليدي لرجال الدين المسلمين ، علما أن القساوسة في فرنسا يرتدون اللباس التقليدي الأسود ، ولم يلبسوا الزي الأبيض إلا في الجزائر، أنظر: أحمد بن نعمان ، حزب البعث الفرنسي ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، د ت ، ص 49- 50 .

للأيتام[1] بمدينة الجزائر تمهيدا لتنصيرهم، كان شعاره في ذلك " علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور، منبع و حيها الإنجيل..تلك هي رسالتنا الإلهية" [2].

ويعتقد لافيجري بأن الإدماج لايتحقق بالقوة، بل بعملية التبشير ، فالقوة في نظره لاتحقق هذا الهدف ولو بقيت فرنسا عشرة قرون في الجزائر، كما ترتكز فلسفته التبشيرية على محاربة القرآن الكريم الذي اعتبره عدو المسيحية الأول، لذلك حث السلطات الاستعمارية تسريع عملية التنصير، لضرب عصفورين بحجر واحد : القضاء على القرآن الكريم، وفرض الوجود الاستعماري. وهذا في نظره لا يتم إلا بوسيلتين هما: الأعمال الخيرية التبشيرية، وإنشاء المدارس الفرنسية في كل مكان.[3]

ومن الأساليب الأخرى، نجد كذلك الحملات التبشيرية، في إطار ما سمي الإرساليات الدينية المسيحية، والتي كانت تحت غطاءات معينة ؛ كهيئات تعليمية ، أو جمعيات خيرية[4] ،وكانت تنشط خاصة في المناطق الفقيرة، كقرى قسنطينة، نظرا لاحتوائها على عدد كبير من اليسوعيين[5]،ظاهرها الإحسان وباطنها التنصير، وقد كانت تتحرك وتبشر بكل حرية ودون قيود تذكر[6]. كما اتخذت سياسة التبشير سبيلا آخر، هو الطعن في الإسلام، و**تقريب وتحبيب المسيح للجزائريين**، عن طريق تعليم اللغة العربية وإنشاء المدارس الدينية، و **إقامة المستشفيات والملاجئ والخدمات الإنسانية**، وكان من رجال الدين المبشرين المتحمسين والمروجين لهذه الفكرة: الأسقف بافي، الأب بريمولت، الأب جوردان[7] ، وهي الفكرة التي لقيت قبولا من الإدارة الاستعمارية.

---

(1)- استغل لافيجري مجاعات (1867- 1868) ليكره بعض الأطفال الجزائريين على اعتناق المسيحية بعد أن تظاهر بإيوائهم. أنظر : مصطفى الأشرف ، مرجع سابق ، ص415 .

(2)- صالح عوض ، مرجع سابق ، ص 209 .

كذلك : تركي رابح عمامرة ، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر و الإتصال ، ط5 ، الجزائر، 2001 ، ص 238 .

(3)- خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص111-112.

(4)- أحمد بن نعمان ، مرجع سابق، ص ص 49- 50 .

(5)- خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص66.

(6)- تركي رابح عمامرة ، مرجع سابق، ص 274 .

(7)- خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص31،65

وهو ما يجعلنا نقول إن تحالف السلطة الزمنية (التي يمثلها الحكام الفرنسيون والمستوطنون) مع السلطة الدينية كان يسير بوتيرة متسارعة ومتناسقة في إطار المشروع الاستعماري الذي كان يهدف إلى إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية [1] لتكريس سياسة الفرنسة.

5 – محاربة اللغة العربية والثقافة الإسلامية:

أصدرت فرنسا قرارات رسمية لتحد من تعلم اللغة العربية وانتشارها[2] ؛ كقرار 1849 الذي نص على أن اللغة الفرنسية هي السيدة في شؤون القضاء[3] ، ومرسوم 18 أكتوبر 1892 القاضي بعدم جواز فتح مدرسة عربية دون رخصة [4] ، هذه الرخصة حددت لها فرنسا - مسبقا - شروطا منها على الخصوص أن يكون صاحب المدرسة مواليا للإدارة الاستعمارية ، ولا يزيد عدد تلاميذ مدرسته عن ثمانية تلاميذ وبعض الحالات لا يزيد عن إثنين[5].

---

[1]- في هذا الإطار قال سكرتير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر (1837) : " إن آخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح ". وكذلك تصريح الكاردينال لافيجري (1867) الذي قال : " علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة عظيمة مسيحية،أعني بذلك فرنسا أخرى يسودها الإنجيل دينا وعقيدة ". تركي رابح عمامرة ، مرجع سابق ، ص 38.

[2]- أصدرت الإدارة الفرنسية قوانين قيدت من خلالها فتح مدارس التعليم العربي الإسلامي ، وحسب ما جاء في أحد التقارير الفرنسية فإن نصوص القوانين التالية : كقانون 30 اكتوبر 1886، وقانون18 اكتوبر 1892، وقانون 27 نوفمبر 1944، تضمنت شروطا مسبقة لإنشاء وفتح مؤسسات للتعليم العربي الإسلامي. أنظر :

SHAT, Boite N°GR 1H1724/1, Direction Gèneral des Affaires Politiques et de Fonction Publique, Attitude à Observer à l'Egard de l'Enseignement Privé Musulman.

[3]- أحمد بن نعمان ، " الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية "، مجلة الأصالة، بالجزائر: عدد85/86 سبتمبر - أكتوبر 1980، ص 76.

[4]- Attitude à Observer à l'Enseignement privé Musulman , op.cit.

[5]- صالح عوض ،صالح عوض، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962 ، الجزء 01 ، مطبعة دحلب ، ط 2، الجزائر، 1992 ، ص 213.

ولتزيد من عزلة اللغة العربية وتحد من استعمالاتها في الأجهزة الإدارية والتعليمية والدوائر السياسية اعتبرتها إدارة الاحتلال لغة أجنبية[1]، ثم انتهجت سياسة غلق المدارس العربية[2]، فلم نجد بعد خمسين سنة من الاحتلال سوى ثلاث عشرة مدرسة ابتدائية للجزائريين في عموم القطر الجزائري[3]، وحتى المدارس الابتدائية التي استحدثتها الإدارة الاستعمارية لتعليم الأطفال الجزائريين تحت اسم " المدارس الفرنسية الإسلامية" فلم يكن للغة العربية ولا للدين الإسلامي مكانا فيها، إذ كانت فرنسية اللسان والثقافة والمنهج[4]. لذلك كان الإقبال عليها ضعيفا من طرف السكان المسلمين بسبب هذا الإهمال المتعمد للغة العربية والثقافة الإسلامية [5].

ورغم صدور مرسوم 30 سبتمبر1850[6] القاضي بتنظيم التعليم العربي العالي[7] والذي كان يتم فيه التعليم باللغتين العربية والفرنسية بهدف تكوين موظفي المكاتب العربية [8] فإنه كان يخضع لمراقبة صارمة، إذ أصدر المارشال "راندون " منشورا يجيز مراقبة المعلمين مراقبة دورية ومستمرة[9]، وشملت هذه

---

(1)- Rapport sur l'Evoluation de L'Enseignement en Algerie ,op.cit

(2)- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، دون تاريخ ، ص ص 159- 160.

(3)- Rapport sur l'Evolution de L'Ensignement en Algerie ,op.cit

(6)- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003، ص 407.

(5)- تركي رابح عمامرة ، مرجع سابق، ص ص 367- 370.

(6)- بموجب هذا المنشور أنشئت المدارس الإسلامية الثلاث لتكوين الموظفين الإداريين ليكونوا وسطاء بين الإدارة الاستعمارية وعامة الشعب ، وكانت هذه المدارس موزعة عبر ثلاث مناطق (تلمسان- المدية - قسنطينة). أنظر : خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954) ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ، 1977، ص 67.

(7)- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاص 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007، ص 407.

(8)- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007، ص 407.

(9)- عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 407

المراقبة حتى التعليم الابتدائي والثانوي الذي كان تحت إشراف مفتش المكاتب العربية العسكري[1] والذي كان يشمل خمس السكان فقط سنة 1861 [2]. أصدرت كذلك الإدارة الفرنسية مرسوما سنة 1904 منعت بموجبه الجزائريين من إقامة المدارس العربية أو الكتاب لتعليم القرآن الكريم دون الحصول على رخصة، والتي تضمنت شروطا تهدف إلى النيل من اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية ، كأن يكون التعليم في المدرسة المرخص لها محدودا ويشمل حفظ القرآن الكريم فقط دون تفسيره واستبعاد دراسة تاريخ وجغرافية الجزائر والبلاد العربية ، وكذا استبعاد دراسة الأدب العربي والمواد الرياضية والعلمية، ونص هذا القانون كذلك على أن السلطات لها الحق في سحب هذه الرخصة من المعلمين الذين يخلون بهذا النظام. وكثيرا ما تعرضت المدارس والكتاب المرخص لها للغلق وزج بأصحابها في السجون بتهمة تعليم اللغة العربية دون ترخيص أو بطريقة لا ترضي الإدارة الاستعمارية [3].

وحتى مظهر تعليم المسلمين الشكلي الذي كانت الإدارة الاستعمارية تتظاهر به، في إطار مشروع وزير التربية والتعليم "جول فيري "[4]، فإنه كان يحمل نوايا مبطنة خطيرة تهدف أساسا تجريد السكان من الثقافة العربية الإسلامية كوسيلة من وسائل التدمير الحضاري[5]؛ فقد كانت دروس التاريخ المقدمة تتجاهل تاريخ الجزائر بل وتحرفه : " كانت بلادنا تسمى قديما الغال (La GALLE) وأجدادنا الغاليون Les (GAULOIS) " وهذا لبث روح الهزيمة وقتل الروح الوطنية استعدادا لعملية الفرنسة والإدماج التام للمجتمع الجزائري بالعنصر الاستيطاني الأوربي [6] .

---

(1)- Yvonne Turin , Affrontements Culturels dans l'Agérie Coloniale . écoles, médecines, religion, 1830-1880, ENAL , 2e édition , Alger, 1983, p281.

(2)- أحمد مهساس ، مرجع سابق ، ص 407.

(3)- تركي رابح عمامرة، مرجع سابق،ص ص 373-374.

(4)- صدر في 13 فيفري 1883 وبدأ بفتح شبكة من خمس عشر مدرسة تابعة لوزارة " جول فيري" وقد لقي هذا المشروع معارضة من طرف الكولون ؛ فالبلديات الفرنسية رفضت تقديم الدعم له، واعتبر المستوطنون أن تعليم المسلمين خطرا على التواجد الفرنسي في الجزائر، في حين شجعه التيار المؤيد لجول فيري بغرض تكوين نخبة جزائرية فرانكفونية . وقد شمل هذا التعليم حوالي 1.77 % فقط سنة 1890 من مجموع الأطفال الجزائريين الذين هم في سنة التمدرس، ليصل إلى 06 % سنة 1986. نفسه، ص 354 ، كذلك أحمد مهساس ، مرجع سابق، ص 409.

(5)- نفسه، ص ص 408 - 409 .

(6)- تركي رابح عمارة ، مرجع سابق ، ص 354.

وكان هدف هذا المشروع تكوين نخبة محدودة من الجزائريين تتكلم الفرنسية وتدين بمباهج الحضارة الغربية الوافدة التي يمثلها المستوطنون في الجزائر، فتبعدهم بذلك عن لغتهم وبيئتهم وثقافتهم، فيقومون هم بعد ذلك بدور الاستعمار في الترويج لعملية الفرنسة[1].

وقد نتج عن الاستيطان فرنسة البيئة والمحيط الجزائري، من خلال فرض اللغة الفرنسية في الإدارة والإعلام، وفي كتابة أسماء المحلات والشوارع والمدن بأسماء لقادة الغزو العسكري والفكري مثل (بيجو، كلوزيل ، لافيجري) ولأعلام الفكر والأدب الفرنسيين مثل (ديكارت، فيكتورهيجو، لامرتين) [2]. وقد وصف محمد فريد هذا الوضع في جريدة اللواء، قائلا : " لو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات ، بل ربما تندرس اللغة العربية بالمرة مع بعض الزمان ، فلا الحكومة تسعى في حفظها ، ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس " [3].

ولم تسلم الثقافة من عملية التدمير، فقد ذكر حمدان خوجة بأن الجنرال كلوزيل هدم المحلات التي كانت تبيع الكتب (كانت تسمى القيصرية) ، والتي كانت مقرا للناسخين لاحتوائها على المطابع [4]، واستولت فرنسا على المخطوطات والوثائق والكتب الموجودة في مختلف المكتبات، بل قام ناهبون ببيعها [5] إلى تجار الكتب الأوروبيين [6] ، هذا عدا الكتب التي أحرقت كما حدث لمكتبة الأمير عبد القادر ، التي أحرقها الدوق دومال. وقد روى بول أزان القصة المأساوية لهذه الحادثة حيث قال: " إن الأمير عبد القادر أصابته نوبة من الحزن العميق وهو يتابع الطابور الفرنسي مسترشدا بالأوراق المبعثرة في الصحراء التي انتزعها الجنود الفرنسيون من الكتب التي عانى الكثير في جمعها " [7] .

---

[1]. ابن نعمان ، مرجع سابق ، ص ص 75- 76.

[2]. نفسه ، ص 76.

[3]. محمد طهاري ، الحركة الإصلاحية في الفكر الإصلاحي المعاصر الكتاب الثالث : الشيخ عبد الحميد بن باديس شركة دار الامة للطباعة والنشر ، ط1 ، الجزائر ، 1999، ص07. نقلا عن جريدة اللواء عدد 12 اكتوبر 1901.

[4]. حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق ، ص 277.

[5]. وهو ما يفسر وجود المخطوطات العربية -اليوم- هنا وهناك في المكتبات الفرنسية. أنظر: تركي رابح عمامرة، مرجع سابق، ص 122.

[6]. خيثر عبد النور، مرجع سابق ، ص 65.

[7]. تركي رابح عمامرة ، مرجع سابق ، ص 122.

وبذلك نخلص إلى أن سياسة محاربة التعليم العربي وتدمير الثقافة الإسلامية والتراث الحضاري الجزائري قد سارت على وتيرة متسارعة ، منذ الغزو الاستعماري ، لإحلال اللغة والثقافة الفرنسية محل اللغة العربية والثقافة الإسلامية حتى تصبح الجزائر " مستعمرة فرنسية حقيقية " ، وهو ما أكدته التعليمة الواردة من باريس إلى الحاكم العام في الجزائر عشية الاحتلال ؛ فقد ذكرت أن " إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، والعمل الذي يترتب علينا إنجازه وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم "[1]. وهو ما دعت إليه - صراحة- تقارير الإدارة الفرنسية التي حثت على ضرورة تسريع عملية الإدماج اللغوي والثقافي للمجتمع الجزائري في المجتمع الاستيطاني الوافد على الجزائر [2]

6 – قوانين الإدماج والجنسية:

يعني مصطلح الإدماج في عمومه المساواة والتعاون والإتحاد في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أما إذا أردنا به تلك العلاقة بين المستعمر ومستعمراته فإنه يعني التماثل بين المستعمرة والميتروبول في نظام الحكم و التسوية بينهما ، اعتمادا على قاعدة أن أقاليم ما وراء البحار هي امتداد للوطن الأم[3].

وإذا طبقنا هذا المفهوم ظاهريا على الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية فإنه يعني مساواة الجزائريين بالفرنسيين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[4]، وحتى إداريا عن طريق تقسيم الجزائر إلى دوائر إدارية كما هو الحال في فرنسا[5]، ويتشابه هذا المعنى تقريبا مع ما ذهب إليه بعض الباحثين بأن"الإدماج

---

(1)- أحمد بن نعمان ، حزب البعث الفرنسي ، شركة دار الأمة ، الجزائر، 1996. ص 39.

(2)- من أهم هذه التقارير؛ تقرير سنة 1843 الذي من أهم ما تضمنه في هذا المجال: " لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني والجنائي والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة ، وبهذه اللغة يجب أن تصدر بأعظم ما يمكن من السرعة جميع البلاغات الرسمية وبها يجب أن تكتب جميع العقود، وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا ، فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتني بها قبل كل شئ هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا وتمثيلهم بنا وإدماجهم فينا وجعلهم إفرنسيين". أنظر دلال عبد الغني، القومية العربية من خلال جرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في الفلسفة، غير منشورة، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، 1980-1981 ، ص 25.

(3)- محمد عباس ، الاندماجيون الجدد، مطبعة دحلب ، الجزائر ، دون تاريخ ، ص 96 .

(4)- خيثر عبد النور،مرجع سابق ، ص 69 .

(5)- نفسه.

هو اعتبار الجزائريين نظريا وقانونيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ويتلقون التعليم الذي يتلقونه وأن تكون الجزائر إقليما فرنسيا ويتشكل من مقاطعات وإلغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية أو ما يميز بينها "[1].

لكن فرنسا في الواقع لم تطبق الإدماج بهذا المفهوم، بل أرادات منه فقط دمج القطر الجزائري وإذابة كيان الأمة الجزائرية الثقافي والحضاري في الشخصية الفرنسية[2]، التي يتقمصها المستوطنون في الجزائر دون إحداث المساواة الحقيقية بين الجزائريين والفرنسيين، بعبارة أخرى محاولة اغتصاب الأرض الجزائرية وفرنسة مختلف مناحي الحياة للمجتمع الجزائري لتحقيق فكرة "الجزائر فرنسية ". وبذلك فهو وسيلة فقط من وسائل الفرنسة اللغوية والثقافية وصمام أمان ضد أية محاولة انفصال أو المطالبة بالاستقلال[3]. وفي الوقت نفسه تكريس للاستيطان من مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والحضارية. لذلك عملت الإدارة الاستعمارية على تحقيق هذه الإستراتيجية فبدأت بأعمال المصادرة والهدم للمعالم الحضارية[4] وأتبعت هذه العملية بمرسوم (1834) الذي اعتبر الجزائر " جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي " [5]، وقسمتها إلى ثلاث ولايات تابعة رأسا للحاكم العام، وكما هو معمول به في فرنسا، كانت كل ولاية مقسمة إلى دوائر وبلديات يمثلها نائب واحد في المجلس الوطني الفرنسي،وقد صادق دستور 1848 على هذه القرارات الاندماجية، فأصبحت تكتسي منذ ذاك صبغة رسمية وشرعية [6] من وجهة النظر الفرنسية .

---

(1)· أحمد بن نعمان ، حزب البعث الفرنسي ، مرجع سابق ، ص ص 47- 48 .

(2)· خيثر عبد النور ، مرجع سابق ، ص 69 .

(3)· أحمد بن نعمان ، حزب البعث الفرنسي ، مرجع سابق ، ص ص 47- 48 .

(4)· حدث هذا باعتراف اللجنة الإفريقية التي أنشأتها فرنسا (07 جويلية 1830) لجمع المعلومات حول الجزائر ومستقبلها في ظل النظام الاستعماري . أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، مرجع سابق، ص ص 67 ، 113 .

(5)· أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الحركة الوطنية الجزائرية ،الجزء 02 ، دار الغرب الإسلامي ، ط04 ، بيروت ،1992 ، ص 20 .

(6)· نفسه، ص20.

وتعتبر هذه الإجراءات اعتداء صارخا على سيادة الدولة التي كانت قائمة بمؤسساتها وتنظيماتها وخرقا فادحا لاتفاق الجزائر (1830) الذي أبرمه دي بورمون مع الداي حسين[1]. وبذلك - كما يقول أحد الباحثين - إن قرارات الإدماج الفرنسية ، خاصة قراري 1834 و 1848 " جعلت من الجزائر أرضا فرنسية شاغرة مع كل ما يستلزم ذلك من إزالة ذاتيتها التاريخية وشخصيتها الوطنيـة ، كمـا أدى ذلك إلى حلها كدولة وإلى طـرد حاكمها، وإلى منـع تطورهـا الطبيعي "[2]. هذا الفراغ القانوني والشعور السياسي الذي أحدثته فرنسا بموجب هذين القرارين كان في الواقع يهدف لتهيئة الجزائر لمشروع الإدماج الاستيطاني الكلي أرضا وحضارة .

وفعلا فقد جاء قانون 24 فيفري 1862 ليصب في هذا الاتجاه ، فمن بعض نصوصه نقرأ : " بما أن دستور فرنسا المحرر في 14 نوفمبر 1848 يلحق الجزائر إلحاقا تاما بفرنسا ، فإن المسلم الجزائري هو فرنسي ، إنما المسلم لا يمكن اعتباره وطنيا فرنسيا ما دام يحافظ على قانونه الإسلامي الخاص في الأحوال الشخصية ، وهي الزواج والطلاق والميراث ، فهو يعتبر بذلك رعية فرنسية وليس مواطنا فرنسيا>>[3]. وهو ما تضمنه قانون التجنيس (السيناتوس كونسلت 14جويلية 1865)[4] الذي ورد فيه بأن الجزائري المسلم مادام متمسكا بأحواله الشخصية فهو من الرعايا الفرنسيين ولا يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الفرنسي إلا إذا تخلى عن أحواله الشخصية[5]، وفي هذا الحال إذا أراد الحصول على الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها ولكن يصبح خاضعا للقانون الفرنسي[6].

---

(1)- أشار هذا الاتفاق الى احترام الجزائريين في دينهم وشرفهم وممتلكاتهم ، ولم يشر البتة إلى أن الجزائر أرضا فرنسية أنظر : حمدان بن عثمان خوجة مصدر سابق ، ص ص 203- 204 .

(2)-أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 21 .

(3)- تركي رابح عمامرة ، مرجع سابق ، ص 244 .

(4)- يعتبر هذا القانون أطول تشريع للتجنيس ؛ فقد استمر إلى سنة 1947 مع بعض التعديلات سنة 1919 . أنظر : أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 24- 25 .

(3)-أحمد الخطيب، حزب الشعث الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الأول ، الجزائر، 1986 ص ص 27- 31،28- 32

(6)-أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ،الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 24 .

وفي سنة 1919 صدرت إصلاحات فيفري التي تضمنت وجهة النظر الاستعمارية بخصوص حصول المسلم الجزائري على الجنسية الفرنسية، فبالإضافة إلى شرط التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية[1]، اقترحت تحقيق شرط من الشروط التالية لمنح الجنسية وهي :

- القراءة والكتابة باللغة الفرنسية
- أن يكون له قدرا من الممتلكات في المدينة أو الريف
- الانتخاب لشغل منصب عام
- التوسم بوسام فرنسي
- الخدمة في الجيش والبحرية الفرنسية وإثبات شهادة حسن السلوك
- أن يكون عمره 21 سنة ومولودا لأب جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية[2].

ونلاحظ أن المستوطنين كانوا دائما يرفضون أية مساواة بينهم وبين الجزائريين للحصول على مختلف الحقوق، وكثيرا ما ضغطوا على الحكومة الفرنسية في هذا المجال، وخاصة الجنسية، لذلك لجأت الحكومة تحت هذه الضغوط إلى وضع شروط قاسية للحصول على الجنسية، وحتى وإن حصل عليها المسلم الجزائري بتلك الشروط، فتكون قد ضمنوا منه الولاء التام نحو الحضارة الوافدة كصمام أمان دون بقاء الأحوال الشخصية تسري في عروق المتجنس المسلم الجزائري .

علاوة على هذه القوانين ، أصدرت فرنسا قوانين أخرى لفرنسة الإدارة والمحيط الاجتماعي الجزائري فتم الاستغناء عن الأسماء العربية الجزائرية للشوارع والساحات العمومية والمعالم الأثرية للمدن واستبدلت بأسماء فرنسية ؛ فحولت- مثلا- الجزائر إلى " آلجي " ووهران إلى "أوران " وقسنطينة إلى " كوستونتين ". وأطلق على الشوارع الرئيسية أسماء لأعلام فرنسيين مثل (باسكال روفيغو ، ميشلي ، ديزلي) [3].

كما شمل الإدماج قطاع التعليم، في محاولة لتغييب اللغة العربية عن المدارس الابتدائية والثانوية وحصر تعليمها السطحي في الدراسات العليا للإداريين والمترجمين للتعجيل بعملية إدماج الجزائريين داخل المجتمع الاستيطاني الأوربي [4] ، وهذا باعتراف أحد رجالات الإدارة الفرنسية الذي قال :" إذا أردتم أن

---

(5)- نفسه، ص 27 ،

(1) - نفسه، ص273.

(3)- تركي رابح عمامرة ، مرجع سابق ، ص 239.

(4)- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 62.

تدمجوا إفريقيا الشمالية في العائلة الفرنسية فما عليكم إلا أن تضربوا على أيدي اللغة العربية ، فإن توصلتم إلى قتلها توصلتم إلى الإدماج " [1].

7- استغلال التنوع الثقافي لبث الفوارق اللغوية والعرقية:

حاولت الحكومة الفرنسية بث الفوارق الثقافية مستغلة التنوع الثقافي بين أبناء البلد الواحد وركزت على سكان جبال القبائل الكبرى والصغرى [2]، كون هؤلاء حسب زعمها - لهم إسلام سطحي وأعداء فطريون للعرب [3]، وبذلك فلابد أن يكون لهم كيانهم الخاص ولغتهم و أعرافهم الخاصة[4].ومن ثمة يجب أن يكون لهم وضعهم الخاص ، وضع اعتبرت فيه فرنسا سكان القبائل خارج نطاق القانون الإسلامي ويتمتعون بقوانين خاصة [5]. لذلك شجعت اللهجات القبائلية لتحل محل العربية، وحاولت إحياء الأعراف والتقاليد الأمازيغية الوثنية لتحل محل قانون الأحوال الشخصية الإسلامية خاصة في مسائل الزواج والطلاق والميراث [6]وأبقت على الزعامات التقليدية وأوجدت جماعات على شكل مجالس للقرى، وحافظت على النظام الضريبي التقليدي للمنطقة[7] وأوجدت سنة 1898 تمثيلا خاصا للقبائل في المفوضية المالية ، وكان هدف هذا الإجراء كما قال أجيرون : " كي لا يتعود شعب الجزائر على الاحتكاك أحدهما بالآخر"[8] وهذا ما اعترف به الجنرال ليوتي في رسالة أرسلها إلى حكومة باريس : " أعتقد أنه يجب علينا بعث العادات والمؤسسات البربرية، ذلك لأن خصوصية الخيال تشكل أفضل وسيلة لإبراز التناقض أو التضاد مع الإسلام " [9].

---

(1)- ورد هذا النص في مذكرة حزب الشعب الجزائري . أنظر : مذكرة حزب الشعب الجزائري الى وفود الدول العربية في الدورة الرابعة لمجلس الجامعة العربية وإلى عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية بتاريخ 26 أكتوبر 1946 مجلة **الذاكرة**، الجزائر: السنة الثانية ، عدد 02 ، 1995 ، ص 86.

(2)- شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 108 .

(3)- نفسه ، ص 108.

(4)- تركي رابح عمامرة ، مرجع سابق ، ص 42.

(5)- Revue Africaine, Alger: Volume : 03(1858-1859) , P69.

(6)- تركي رابح عمامرة ، مرجع سابق ، ص ص 42- 43 .

(7)- Revue Africaine, op.cit , pp 69 -71.

(8)- شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 108.

(9)- محمد مرو ، الجزائر تعود إلى محمد، المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، 1992، ص 69.

ومع مرور الزمن وبزيادة عدد المستوطنين، وانتشار اللغة الفرنسية، شجع ذلك الحكومة على محاولة القيام بعملية مسخ حضاري لمنطقة القبائل، التي اعتبرتها من أهم المناطق الجزائرية قابلية للإدماج لذلك أتبعت الإجراءات السابقة بإجراءات أخرى أكثر خطورة، كمحاربة المدارس القرآنية وفرض إجبارية التعليم في المدارس الفرنسية والاستغناء عن القضاة المسلمين[1]، ومنعت وصول الفقهاء، وعملت على إيجاد المناطق الآهلة بالبربر، وحظرت التكلم بلغة أخرى غير البربرية أو الفرنسية[2]، وتصدت لأية محاولة جادة لإحياء التعليم العربي الإسلامي وضيقت كثيرا على تعلم اللغة العربية وعلى تطبيق الشعائر الإسلامية، خاصة صلاة الجماعة، ومنعت إنشاء المساجد وأغرقت المنطقة بالإرساليات التبشيرية. هذه السياسة عبر عنها الجنرال " ليوتي " بصريح العبارة في خطاب أرسله إلى الضباط الفرنسيين : << يجب أن تسير السياسة البربرية في الاتجاه المضاد وعلينا تجنب اللغة العربية للسكان والتي تربطهم بماضيهم دائما...وعلينا من الناحية اللغوية نقل البربر مباشرة إلى الفرنسية ومن أجل ذلك فنحن في حاجة إلى مدرسين من البربر، كما يجب فتح مدارس فرنسية بربرية يتم فيها تعليم اللغة الفرنسية إلى أطفال البربر، وعلينا بعد ذلك التدخل بحذر في المخططات الدينية وذلك بهدف إبعاد الإسلام تماما عن البربر"[3] لذلك انتهجت فرنسا في بعض الأحيان سياسة هادئة لتحقيق هذه المخططات الدينية واللغوية، وهذا منذ السنوات الأولى للاحتلال، عن طريق الإغراء والاستمالة نحو الحضارة الوافدة[4] لفرض السيطرة على منطقة القبائل التي كانت ترى فيها أكثر قربا للحضارة الفرنسية منها إلى الحضارة العربية الإسلامية، وهو ما عبر عنه صراحة أحد السياسيين الفرنسيين المشككين في إسلام سكان القبائل (الدكتور وارني) الذي قال في هذا المجال: " وربما هم مسلمون ولكنهم يحملون وشاما على شكل صليب فوق الجبهة وعلى الوجنتين... وبربر جرجرة يبدون استعدادا حسنا للرجوع إلى المسيحية"[5].

---

(1)- شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 108.

(2)- أحمد بن نعمان ، حزب البعث الفرنسي ، مرجع سابق ، ص ص 77- 78 .

(3)- محمد مرو، مرجع سابق ، ص 63.

(4)- Yvonne Turin , op cit, p199.

(5)- خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص141.

خاتمة :

ختاما نقول إن فرنسا، بعد عملية الاحتلال المادي للجزائر وما استتبع ذلك من عمليات توسع للمناطق الداخلية واستيلاء على الأراضي والممتلكات، أيقنت أن هذا الاحتلال يبقى قاصرا عن تحقيق حلم البقاء وتحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى للاستعمار، إلا بغزو فكري شامل للمناحي الحضارية للمجتمع الجزائري عن طريق القيام بطمس الهوية العربية الإسلامية للأمة الجزائرية وإحلال محلها الهوية الفرنسية لتغيير معادلة الصراع الحضاري بين المجتمع الجزائري والمجتمع الأوربي الاستيطاني لتحويل الجزائر من مستعمرة هائجة إلى مستعمرة هادئة تميل ميلا عظيما إلى الحضارة الجديدة الوافدة تتكلم بلغتها وتدين بدينها وتستن بقيمها.

وباستثناء الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الهدم والمصادرة لأماكن العبادة والأوقاف، فإن جوهر المشروع الديني الفرنسي، المتمثل في التنصير، فشل في الجزائر، بسبب عزوف الجزائريين عنه،بالرغم من الإغراءات المقدمة، نتيجة المناعة الدينية للمجتمع الإسلامي الجزائري، اكتسبها من قوة عقيدته ورسوخ حجتها، أمام ضعف العقيدة المسيحية الوافدة (المحرفة).

وهذا ينطبق كذلك على مشروع التجنيس المشروط بالتنازل عن الأحوال الشخصية الذي جاء به قانون 1865م وقانون 1919م، قوبلا برفض الطبقة السياسية والشعبية، وحتى الفئة المحدودة التي تجنست وقعت في عزلة حقيقية بعدما رفضها المجتمع الجزائري والأوربي على حد سواء.

وفي المقابل، أثمرت السياسة الفرنسية في تشويه خطير للثقافة ، أدت إلى ظهور فئة مثقفة متخرجة من المدارس الفرنسية، متأثرة بالحضارة الوافدة، استغلها الاستعمار في تجسيد ماعجز عن تحقيقه،عندما راحت هذه الفئة تطالب بالإدماج والجنسية، فضلا عن ظهور نخب مؤمنة بالأطروحةالبربرية،التي صنعتها سياسة فرنسا الثقافية، أحدث شرخا فكريا وانقساما سياسيا واجتماعيا.

ومن الآثار المدمرة لهذه السياسة، فرنسة اللسان الجزائري، نتيجة قوانين التضييق والمحاصرة ضد اللغة العربية وفتح كل آفاق الحرية والانتشار للغة الفرنسية في التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي، حتى أصبحت الفرنسية مع مرور الوقت هي السيدة، وغدت مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية واليومية للمجتمع الجزائري، ولم يبق الأمر عند هذا الحد، بل تسللت إلى العربية مصطلحات وعبارات دخيلة (أصولها فرنسية) وركيكة (عامية)، نتيجة تشجيع الاستعمار للدارجة على حساب العربية الفصحى، فأصبح اللسان الجزائري لسانا هجينا، وهي الوضعية التي مازلنا نعاني منها إلى اليوم.

لذلك نوصي بمعالجة هذه الآثار السلبية، بتفعيل عملية التعريب في مختلف المجالات الثقافية والعلمية والاقتصادية والإعلامية، وتطوير العملية التعليمية بما ينسجم والمقومات الحضارية للمجتمع

الجزائري، وتشجيع العمل الجمعوي الثقافي التوعوي حول هذه الآثار السلبية ، وفوق كل هذا، لابد من توفر الإرادة السياسية لتحقيق ذلك. لإعادة الاعتبار لمنظومتنا الثقافية واللغوية.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

ـ عباس فرحات ، ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2005

ـ مذكرة حزب الشعب الجزائري الى وفود الدول العربية في الدورة الرابعة لمجلس الجامعة العربية وإلى عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية بتاريخ 26 أكتوبر 1946 مجلة الذاكرة السنة الثانية ، عدد 02 ، الجزائر ، 1995.

المراجع:

الكتب:

ـ أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور ، ط1 ، منشورات عويدات، بيروت-باريس ، 1982.

ـ الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1983، ص 275 .

ـ ابن نعمان أحمد ، حزب البعث الفرنسي ، شركة دار الأمة ، الجزائر

ـ بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1870، دحلب،دت.

ـ بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة ، الجزائر 2010 .

ـ خوجة حمدان بن عثمان ، المرآة تقديم وتعريب و تحقيق : محمد العربي الزبيري الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، ط ح الجزائر ، 1982

ـ خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ، 1977

ـ زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.

ـ سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني ، الحركة الوطنية الجزائرية ،الجزء 02 ، دار الغرب الإسلامي ، ط04 ، بيروت ،1992

ـ سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، دون تاريخ.

ـ سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج01 ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1992.
ـ الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
ـ طهاري محمد، الحركة الإصلاحية في الفكر الإصلاحي المعاصر ، الكتاب الثالث : الشيخ عبد الحميد بن باديس شركة دار الامة للطباعة والنشر ط1 ، الجزائر ، 1999
ـ الخطيب أحمد ، حزب الشعث الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الأول ، الجزائر، 1986
ـ عباس محمد ، الاندماجيون الجدد، مطبعة دحلب ، الجزائر ، دون تاريخ.
ـ عمامرة تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر و الاتصال ، ط5 ، الجزائر، 2001.
ـ عوض (صالح) ، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962 ، الجزء 01 ، مطبعة دحلب ، ط 2، الجزائر، 1992.
ـ المدني أحمد توفيق ،هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة دون تاريخ.
ـ مرو محمد ، الجزائر تعود إلى محمد ، المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، 1992
ـ مهساس أحمد ، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص 407.
ـ الميلي محمد ، ابن باديس وعروبة الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر ، 1980

المقالات:

ابن نعمان أحمد، "الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية"، الأصالة، بالجزائر : عدد86/85 سبتمبر اكتوبر 1980.
ـ بوكوشة حمزة ، " القضاء الإسلامي في الجزائر " ، **البصائر** ،الجزائر: سلسلة الثانية ، عدد رقم 01 25 جويلية 1947.

الرسائل الجامعية:

ـ عبد الغني دلال، القومية العربية من خلال جرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في الفلسفة، غير منشورة، قسم الفلسفة ، جامعة الجزائر، 1980-1981.

باللغة الفرنسية:

الوثائق:

-CAD , Boite N°08 , SEAA (1959-1967) ,UGEMA ,Rapport sur l'Evolution de l'Ensignement en Algerie.

- SHAT, Boite N°GR 1H1724/1, Direction Gèneral des Affaires Politiques et de Fonction Publique, Attitude à Observer à l'Egard de l'Enseignement Privé Musulman.

الكتب:

-Turin Yvonne , Affrontements Culturels dans l'Agérie Coloniale . écoles, médecines, religion, 1830-1880, ENAL , 2e édition , Alger, 1983.

المجلات:

- Revue Africaine, ,Alge Volume : 03(1858-1859) .